بسم الله الرحمن الرحيم

تونس في 2017/12/28

إلى عناية الأستاذ محمد الناصر/ المحترم

رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: سؤال كتابي حول الأساتذة المتعاقدين في الخليج والجمهورية التركية إلى معالي وزير الشؤون الخارجية؟

أما بعد، أهدائكم أطيب التحيات وأزكاها، وعملا بمقتضيات الفصل 143 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب إلى معالي وزير الشؤون الخارجية بالسؤال الكتابي التالي:

ما هي الإجراءات التي اتخذتها إدارات وزارتكم الموقرة قصد حصر عدد أسماء وهيئة للأساتذة المتعاقدين في دول الخليج العربية والجمهورية التركية حتى تكون قاعدة بيانات اسمية تسهل كل الجهات المعنية عمليات الجمع في المنظومة الرقمية التونسية؟

ساهر المذيوب

عضو مجلس نواب الشعب عن دائرة الإقليم الرابع وشمال الخليج

ساهر المذيوب

مجلس نواب الشعب
الصادرات
2017 ديسمبر 28
1277 ع

الجـــمهـــوريـــة التونسيـــة
وزارة الشـؤون الخـارجية
الديـــوان

1) السؤال: حول الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لضبط قائمات الأساتذة التونسيين المتعاقدين بدول الخليج العربي وتركيا؟

2) الـــرد:

في ردتا على سؤال النائب المحترم، ماهر المذيوب بشأن قائمات الأساتذة التونسيين المتعاقدين بدول الخليج العربي وبتركيا، أود تأكيد ما يلي:

- في دول الخليج العربي

- يشكّل التعاون الفني مع دول الخليج العربي أحد أبرز مجالات التعاون بين تونس وهذه البلدان، إذ يبلغ العدد الجملي للمتعاونين التونسيين فيها حوالي 13151. وتتصدّر سلطنة عمان قائمة البلدان المستقطبة لأساتذة التعليم الثانوي تليها الإمارات العربية المتحدة ثمّ الكويت.
- تعمل الدبلوماسية التونسية على مزيد تفعيل هذا التعاون مع بلدان الخليج حيث تولي بعثاتنا الدبلوماسية بهذه البلدان لهذا الأمر، حيّزا هاما من مجالات تداخلاتها وعملها الدبلوماسي. وهي تعمل بالتنسيق مع الوكالة التونسية للتعاون الفني على تحيين قائمات التونسيين المتواجدين بهذه البلدان وتقديم جميع أشكال الدعم الممكنة لهم وحل ما يطرأ من إشكالات قائمة مثل موضوع معادلة الشهادات وتوفير فرص العمل للباحثين عن الشغل منهم، وتسوية بعض الوضعيات العالقة لأي سبب من الأسباب.

- في جمهورية تركيا

- إن الأساتذة الذين تم انتدابهم بداية من سنة 2013 لتدريس اللغة الانكليزية بالمعاهد الخاصة التركية، لم يتم توظيفهم في إطار اتفاق رسمي بين الجهات المختصة التونسية والتركية، بل عبر عقود فردية من خلال المؤسسة العالمية للتكوين والرسكلة « Bosphore Academy ». وقد بلغ عددهم آنذاك 64 مدرسا أغلبهم من الفتيات ممن طالت بطالتهم بتونس.
- كان هؤلاء المدرسين محل عناية من قبل سفارة تونس بأنقرة حيث تدخلت في عديد المناسبات لدى السلطات التركية لتسوية وضعياتهم المتعلقة بعقود العمل والإقامة.
- تناقص عدد هؤلاء المدرسين بعد ذلك بسبب هجرة البعض منهم إلى بلدان أخرى أو الزواج والاستقرار بتركيا وكذلك على إثر المحاولة الانقلابية في تركيا سنة 2016 والتي أدت إلى إغلاق بعض المعاهد الخاصة تحت دعوى ارتباطها بالمعارضة التركية والاشتباه في انخراط مدرسين أجانب فيها،
- ترتّب عن هذا الوضع اعتماد السلطات التركية لأجراء حدودي يقضي بمنع المشتبه فيهم من المدرسين التونسيين من العودة إلى تركيا دون إيقافهم أو محاكمتهم،
- أثار السيد وزير الشؤون الخارجية موضوع المدرسين التونسيين المرحّلين من تركيا خلال لقاءاته مع نظريه التركي في عدد من المناسبات وطلب منه التدخل من أجل إيجاد حلول لوضعية مدرسي اللغة الانكليزية ومعاملتهم معاملة تليق بحسن العلاقات بين البلدين.

وانطلاقا من وعيها بأهمية التعاون الفني بين تونس والبلدان المذكورة وبما يتوفر في هذه الأخيرة من فرص عمل لحاملي الشهادات العليا التونسية، من جهة وبما يرتبط بهذا التعاون من إشكاليات تتعلق بإقامة واندماج وحقوق أفراد جاليتنا المعنيين بهذا التعاون، من جهة أخرى، تحرص مصالح وزارة الشؤون الخارجية في الداخل والخارج بالتنسيق مع بقية الهياكل التونسية المختصة على أن تتم عملية الانتداب في

إطار رسمي يصون حقوق الجانبين ويمكّن بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية من متابعة وضعيات المتعاقدين التونسيين والإحاطة بهم والدفاع عن مصالحهم. ولا تتوان مصالح الوزارة كذلك في الإحاطة بالمتعاقدين الآخرين ومساندتهم من الذين لم يتم انتدابهم عبر القنوات الرسمية وذلك من خلال السعي إلى تسوية وضعياتهم والدفاع عن حقوقهم لدى الجهات المختصة في بلدان الاعتماد.

كما تعمل مصالح الوزارة مع بقية الجهات التونسية المتدخلة على تحيين قائمات هؤلاء المتعاقدين التونسيين تمهيدا لوضع قاعدة بيانات بشأنهم وذلك في إطار مساعي الوزارة الجارية لضبط وتحيين قائمات الأطر والخبرات التونسية في الخارج في مختلف المجالات.